أهمية التحديث الاقتصادى فى استراتيجية تدبير الجماعات

الطالب الباحث رشيد الخطيب

جامعة عبد المالك السعدي تطوان

ملخص

يتضح من خلال هذا المقال أن حماية الاستثمار لم تعد رهينة بتوفير الحوافز الاقتصادية والضريبية فحسب، بل أصبحت ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى فعالية المنظومة القضائية وقدرتها على تحقيق الأمن القانوني والقضائي للمستثمرين. فالقضاء التجاري، بما يضطلع به من اختصاصات في تسوية المنازعات، ومعالجة صعوبات المقاولة، وحماية الحقوق التجارية، يساهم في ترسيخ الثقة في بيئة الأعمال، ويشكل ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما أن اعتماد الوسائل البديلة لفض المنازعات، وعلى رأسها التحكيم والوساطة الاتفاقية، يعكس توجه المشرع المغربي نحو تحديث منظومة العدالة الاقتصادية، بما ينسجم مع المعايير الدولية ويستجيب لمتطلبات الاستثمار الوطني والأجنبي. غير أن تحقيق الأهداف المرجوة يظل رهينًا باستمرار إصلاح العدالة، والرفع من جودة الأحكام، وتقليص آجال البت، وتعزيز التخصص والتكوين المستمر للقضاة، بما يضمن توحيد الاجتهاد القضائي وتحقيق الأمن القضائي.

وعليه، فإن نجاح السياسة الاستثمارية للمغرب لا يتوقف فقط على تطوير التشريعات، وإنما يقتضي أيضًا بناء قضاء متخصص، ناجع، ومستقل، قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين حماية حقوق المستثمرين وصيانة المصلحة العامة، بما يجعل من العدالة رافعة حقيقية للتنمية المستدامة وجذب الاستثمارات.

Abstract

This article highlights the importance of modernizing the management of territorial local authorities in response to ongoing economic, social, and technological transformations. It emphasizes the adoption of strategic planning, results-based management, and efficient resource and project management. The article argues that local development can no longer rely on traditional administrative approaches but requires modern methods, including territorial diagnosis, strategic planning, participatory governance, and the integration of the gender approach, in order to ensure the effective involvement of all local stakeholders in the design, implementation, and monitoring of development policies.

The study further explains that local development is a comprehensive process aimed at improving the economic and social conditions of the population through the rational and sustainable use of local resources, while promoting good governance and territorial equity. At the same time, it identifies several challenges facing local authorities, such as limited human and financial resources, excessive centralization, administrative complexity, and weak coordination among stakeholders, all of which negatively affect the implementation of development programs.

The article also emphasizes that sustainable development constitutes a fundamental pillar of local governance. It underlines the importance of environmental protection, the rational use of natural resources, the promotion of green investment, and the adoption of environmentally friendly technologies to achieve a balance between economic growth, social progress, and environmental sustainability.

The article concludes that the success of territorial local authorities in achieving sustainable local development depends on the establishment of modern strategic management based on planning, good governance, partnership, and coordination among stakeholders. It also requires adequate human and financial resources and greater local autonomy to ensure the effective implementation of development programs and the achievement of comprehensive and sustainable local development.

لقد برزت الحاجة إلى العمل بالاستراتيجية استجابة لمتطلبات التنمية السريعة والمتوازنة التي تأخذ بين الاعتبار للتطور التكنولوجي والعلمي، وإمكانية استثمار هذه الحاجة في تنمية الخدمات التي تسهر على تنفيذها الجماعات لتلبية حاجيات المواطنين من البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية استجابة للواقع المتطور، وهذا الوضع دفع الجماعات إلى البحث عن آليات جديدة وتوظيف مقاربات حديثة لمعالجة تدبير المشاريع والبرامج مما أدى بالجماعة إلى تنوع أساليب تدبيرها لمواجهة الاختيارات التنموية، وفي هذا المطلب سنناقش دور المقاربات الحديثة للتدبير في توجيه عمل الجماعات الفرع الأول) وأهمية حضور الحفاظ على البيئة في برامج تنمية الجماعات الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور المقاربات الحديثة للتدبير في توجيه عمل الجماعات.

إن تحديث الإدارة الجماعية من الرهانات الأساسية التي تطمح الدولة إلى عقلنة آليات عملها بالنظر إلى التراكمات السلبية التي ترتبط بالنتائج والجودة في الخدمات والفعالية في الأداء الداخلي للبنيات المكونة للمرافق الجماعية، ولذا فالانخراط في مسار التحديث من الأولويات الأساسية لكل عملية إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية تعمل على إنجازها الجماعات في إطار مساهمتها في إنجازها مختلف الموارد المادية والتقنية والبشرية، وهذا الاستثمار يمكن أن ينعكس على مستوى أداء الإدارة وعلى علاقتها بالمرتفقين ومختلف الشركاء، وفي هذا الفرع يمكن مناقشة التنمية الترابية وخيارات نجاحها الفقرة الأولى) والتنمية المحلية كخيار تتحكم في آليات الدولة وتساعدها الهيئاة المحلية (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: التنمية الترابية وخيارات نجاحها.

إن عمل الجماعات في هذه المرحلة يرتكز على توجهين أساسيين الأول يرتكز على مختلف التصورات والتوجهات النظرية التي يطمح الى تطبيقها والتي استلهمها من مجال علم المنظمات والمقاولات الخاصة، والثاني يتعلق بكفية تنفيذ هذه التوجهات من خلال الإصلاحات التي تقوم

بها على مختلف المستويات وتجاوز الإكراهات التي تحد من فعاليته وهذا ما سنحاول مناقشته في هذه الفقرة.

أولا: التنمية بين التصورات النظرية والإكراهات التطبيقية.

1 – مفهوم التنمية المحلية.

يعتبر مفهوم التنمية من بين المفاهيم التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع والفلسفة والقانون، إلا أنه لا يوجد تعريف جامع يمكن أن يشمل جميع محتويات ودلالات التنمية [474]، وذلك راجع إلى كونه يتصف بالتعقيد والتشعب ويخضع أحيانا لتصورات شيئا ما متناقضة، والتنمية هي نمو مدروس على أسس ومقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو جزئية تخص بعض الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية الزراعية، والتنمية حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2010 هي إنجاز عمليات كمية أو نوعية يهدف إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد سواء على مستوى المؤسسات أو المجال أو البيئة[475].

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية عرفها على أنها ثمرة إنجاز تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على عدة مستويات، ويعرف كسافيي غريف التنمية المحلية بأنها عملية تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها.[476]

والتنمية تحريك علمي مخطط لمجموعة من العمليات الحسابية ذات الأبعاد الإجتماعية والاقتصادية وفق إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير

474 هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية، ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال، تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يعتبر التنمية المحلية هي ثمرة إنجاز يهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية.

475 جواد أبو زيد قراءة في مفهوم التنمية، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.nibrasschabab.com.

476 نقلا عن الموقع الإلكتروني. www.tanmia.ma

مرغوب فيها إلى حالة أفضل، وترتبط التنمية من حيث تصوراتها وعملياتها بالتراكم الفكري للمجتمع [477]، وهي عملية نسبية تختلف سماتها من بلد لآخر لذا فتعدد التعارف من الأشياء التي تنتقدها النظريات الغربية ضمنيا حسب سعد الدين إبراهيم، فالتعريف الأسمي والإجرائي لمفهوم التنمية يخلط ما بين مصطلحات كثيرة وتستخدمها كمرادفات مثل النمو grouth التقدم Progress ، والتحديث modernisation ، والتنمية développement و يعرف الخبير المصري سعد الدين ابراهيم التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع ولهذا التعريف عناصر أساسية تتجلى في كون التنمية عملية ذاتية داخلية وعملية ديناميكية تخص الهيكل التنظيمي الداخلي، والتنمية ليست طريقا واحدا أو اتجاها محددا مسبقا وإنما تصور شمولي له طرقه وإتجاهاته تختلف باختلاف الكيانات والإمكانات الكامنة داخل كل كيان[478].

وفي هذا الصدد يقول شرام ولرنير schram lerner[479] إن التنمية ببساطة ما هي إلا تغيير قوي وكبير يحرك المجتمع نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تقررها وتحددها لنفسها بالتغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل بل بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وتحكمهم في توجيه أمورهم وشؤونهم من خلال:

– التوفر على رؤية تنبؤية بالتطورات المستقبلية التي تحفز على الإستثمار.

477عبد الرحمان محمد العسيوي تعريف التنمية وخصائص العمل التنموي، موسوعة علم النفس- الحديث الفصل الخامس ص 134.

478 سعد الدين ابراهيم مصر في ربع قرن دراسات في التنمية والتغيير الاجتماعي، الهيئة العامة للكتاب القاهرة 1988 ص: 79.

479نبيل رمزى اسكندر وعدلي على أبي طاحون التنمية كيف؟ ولماذا؟ التنمية بين المفهوم والآليات، قضايا نظرية وبحوث ميدانية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية ص: 13.

– التوظيف الأمثل للموارد لتحقيق أفضل النتائج من خلال الإعتماد على الذات والإبتعاد عن المركز.

– تعزيز كفاءة أداء الإدارة المحلية وربطها بالأهداف التي تسهر على تنفيذها في إطار تشاركي مع القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني.

– العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمع المحلي والمناطق الأقل نموا من خلال تنفيذ تنمية متوازنة وبرامج تستهدف الفئات المحتاجة داخل تراب الجماعة.

حظيت قضايا التنمية باهتمام كبير لدى الكثير من الباحثين والمفكرين وأصبحت البرامج التنموية هي محور اهتمام الدوائر السياسية والأكاديمية التي تصهر على صنع القرار الإقتصادي في جميع بلدان العالم، بشكل عام والدول النامية أو الأقل نموا بشكل خاص، وخاصة وأن هذا الإهتمام ازداد بعد إدخال ميكانزمات وإجراءات جديدة تركز على إحترام الجانب البيئي في مختلف الأنشطة التي تعتمد على مكونات المجال في نشاطها[480]، ولكن تصاعد هذا الإهتمام خلال العقد الأخير من القرن العشرين في المنظمات الدولية والمحافل العلمية توج بالإهتمام من طرف التقارير الخاصة بالتنمية البشرية التي تأكد على ضرورة وحتمية الإرتقاء بالإنسان ورفع مستوى معيشته، وتنمية قدراته وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لديه في إعتماد السبل الأنجع في التنمية[481].

كما ارتبطت التنمية بالإنسان وأصبحت تسمى التنمية البشرية التي تعني بتوسيع خيارات الأفراد في توفر العيش الكريم والصحة الجيدة والتعليم اللائق لوقت طويل وبشكل مستمر[482]، والتنمية تتعلق أساسا بمعطيات النمو الإقتصادي وتحقيق النتائج المالية التي تأثر في تدخل المنظمات

480 خلاصات المؤتمر الواحد والعشرين للبيئة بباريس المنشور على الموقع الاليكتروني: www.Environment.com.

481 آمال بالشقر: التسويق الترابي دعامة أساسية للتنمية الجهوية المندمجة، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، العدد التاسع 2013، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ص 72-73

482 تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2010، ص 35.

العمومية حول تأهيل الوحدات المجالية التي تعمل فيها، قبل أن تنتقل إلى مختلف أوجه ومجالات تدخل هذه الهيئات لإحداث تغييرات إيجابية وتطور نوعي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة ومندمجة تراعي متطلبات التراب[483].

بالموازاة مع تطور اختصاصات الهيئات اللامركزية ومجالات تدخلها توسع مفهوم هذا المصطلحوتنوعت مدلولاته النظرية والعملية، مما أدى إلى تطور مفاهيم ومضامين التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، وتطورت معها الأسس القانونية والعملية والمجالية لتحقيق التنمية المحلية بمختلف معالمها وأهدافها.[484]

2- المقاربات المساعدة لتطوير التنمية المحلية.

مقاربات التشخيص الترابي قبل إنطلاق إعداد وتهيئ المخطط الجماعي للتنمية كان من الضروري البحث في مكونات الجماعة عما تتوفر عليه من مكونات كفرص وتحديات إنطلاقا من تشخيص الحالة الراهنة للمجال الترابي والوقوف على مختلف المكونات التي يزخر بها المجال الترابي للجماعة من الموارد المادية والطبيعية والبشرية والبحث عن نقاط القوة والضعف التي تعطي الدافعية للتنمية المحلية[485].

483 Martin vanier: Territoires, Trretorialeté, Trritorialisation: controverses et priscriptive, Acte des entretiens de la Cité des térritoires, Publie avec le soutien de Pacte trritoriale, ISBN, 2009, P: 40.

484 عبد اللطيف بروحو مالية الجماعات المحلية بين واقع الرقابة ومتطلبات التنمية، م س ص 306

485Cédric Grail, Vincent Lescaillez et Philippe Menut: Guide sur la performance dans les collectivités territoriales, L'amélioration de la performance des collectivités territoriales de l'intention à la pratique Etude réalisée par trois élèves administrateurs territoriaux Avec l'appui de l'AFIGESE-CT. l'ACUF et l'INET, Octobre 2006, p 22. 374.

مقاربات التخطيط للبرامج المشاريع: هي مقاربة جديدة تسعى إلى تنظيم البرامج وفق الاعتمادات المخصصة في شقها المالي والزمني بهدف ضبط عملية إخراج المشاريع الى الوجود وتحفيز الفاعلين المحليين إلى الالتزام بالأهداف المحددة في مخططات وبرامج الجماعة التنموية التي يتطلب تنفيذها تعبئة الموارد المحلية أولا ثم موارد الشركاء ثانيا، والتخطيط الجماعي هو في نفس الحال برنامج إستراتيجي للتنمية لأن الأهداف المسطرة نابعة من القرار السياسي المحلي الذي يتخذ خيارات ذات طبيعة هيكلية ترهن مستقبل الجماعة وتحدد السبل والوسائل الواجب اتباعها لتحقيق تلك الأهداف، ويوصف المخطط أيضا بأنه تشاركي لأنه يشرك كافة الحساسيات السياسية المحلية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والنسيج الجمعوي وباقي الهياكل الموازية[486].

المقاربة التشاركية: منهجية جديدة تهدف الى تثمين مكانة العنصر البشري ودعم إشراكه في دواليب الإدارة بهدف خلق مناخ تعاوني في إعداد المخططات والمشاريع الجماعية للتنمية، والمقاربة تفتح المجال لإشراك ومساهمة المواطنين والفاعلين الخواص والخبراء في الدفع بإتجاه ترسيخ أليات جديدة للعمل تجعل من التنمية رهان مجتمعي يتقاسمه الجميع، والجماعة تقدم تصور حول ما يجب أن يكون عليه مستقبل الجماعة من خلال تحسين مناخ العمل ودعم القوة الإبداعية للموظفين من أجل حل مختلف الإشكاليات التي يمكن مواجهتها للوصول الى الأهداف التي سطرها المخطط[487].

مقاربة إدماج النوع الاجتماعي في التنمية المحلية: إن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية المحلية تتأسس على المكانة التي أصبحت تحتلها مختلف فئات المجتمع بما فيها المرأة من خلال الإهتمام القانوني والدستوري بمكانتها والدفع بإشراكها في جميع مراحل الدورة

486 الشاوي عبد الغني دور المجلس الجماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المادة 36 من قانون 17-08 المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 84-85 يناير أبريل 2009، ص: 181.

487 Martin vanier : Territoires, Trretorialetė. Trritorialisation : Op Cit, P : 43 et .35

الاقتصادية والاجتماعية، وهذا المقترب يسمح بإدماج إنشغالات وتجارب النساء والرجال والفتيات والفتيان في المساهمة في بلورة وإنجاز وتتبع وتقييم مشاريع وبرامج التنمية عن طريق لجان المساواة والمناصفة وجمعيات المجتمع المدني، والهدف هو ترسيخ في أذهان هذه الفتاة على حقها في الولوج بالتساوي إلى الخدمات والمرافق العمومية والاستفادة من مزاياها دون الإعتماد على مساطر معينة، وهذا التحليل يأخذ بعين الإعتبار دائما حاجيات ومساهمات الجنسين في إعداد مشاريع وبرامج التنمية .[488]

وتقوم مقاربة إدماج النوع الاجتماعي على فرضية مؤداها أن كل مجتمع يتسم بمزايا ومصالح غير متكافئة وموزعة بالتساوي بين مختلف فئاته، بمعنى أن الموارد والمنافع التي تقدمها مشاريع التنمية تعود عادة بالنفع على الرجال أكثر من النساء، كما تتأثر بمتغيرات اجتماعية أخرى من قبيل التقاليد والأعراف والدين والطبقة الاجتماعية والفئة الإثنية وغيرها من التأثيرات، وفي هذا السياق يحدد الأستاذ ابراهيم الاباري مجموعة من الأسس النظرية والمنهجية في التي تشتغل عليها مقاربة النوع الاجتماعي:

– تفكيك البناء المفاهيمي المترسخ ثقافيا في المجتمع وتجاوز الإكتفاء بالمقاربة الوصفية المقاربة النوع الاجتماعي.[489]

– مقاربة النوع الاجتماعي لا تكتمل مفاهيمها إذا لم تتطرق إلى ضرورة المساواة بين الجنسين.

---

488 العربي وافي، مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، دجنبر 2008، العدد 35. ص 13.

489ابراهيم لا باري: محاضرات السداسي السادس، مسلك علم الاجتماع، مجزوءة النوع الاجتماعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير 2011، وتتمثل أدوار النوع الاجتماعي حسب كارولين موزر في:

-ادوار الإنتاج الاعمال الماجورة للنساء والرجال (فلاحة ...) المستقبلية هذا الدور لا يعتبر عملا حقيقيا

-ادوار إعادة الإنتاج ويقوم على رعاية قوة العمل الحالية (الزوج والأبناء العاملين) او الحطب ...) حقيقها غير ماجور وغير معترف به مثلا: جلب الماء، رعاية او قوة العمل رعاية الأبناء، جلب

- ادوار الخدمة الجماعة هي مهام تطوعية وغير مأجورة، الرعاية الصحية مثلا.

– بعد تفكيك المقاربة وفهم مضمونها يمكن إعادة تنزيلها بناء على ما هو إجتماعي وعلى أسسالمساواة والإنصاف أي التمييز الإيجابي) Reconstruction

– الاشتغال على مقاربة النوع الاجتماعي ينطلق من معرفة الموقع الاجتماعي للرجال والنساء داخل النظم والبنيات الإجتماعية والأسرية، وعليه يحدد ابراهيم لا باري خصائص مقاربة النوع الاجتماعي فيما يلي:

– التفكيك تفكيك الاختلاف والتمييز بين المرأة والرجل

– هدم البناء الاجتماعي القائم على الاختلاف والتمييز بين النساء والرجال.

– تحليل كيفي للأوضاع والسياقات الاجتماعية.

– تحليل مقارن بهدف الفهم وإعادة بناء العلاقات بين الرجال والنساء على أساس المساواة والإنصاف.

وفي إطار تحليل النظام الإجتماعي الشامل إنطلاقا من الاشتغال على مفهوم " جندري" يعتمد على مبدأين أساسين:

– مبدأ الهدم Déconstruire.

– مبدأ إعادة البناء Reconstruire ويمكن تحديد مراحل وأوجه هذا المفهوم في النقطة التالية (Désacraliser Historier Contextualité).

وعيله فان تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والتنموية بشكل خاص من شأنها أن تساهم عمليا في الحد من اللامساواة بين الجنسين عن طريق إشراك المعنيين في برامج التنمية رجالا ونساءا وفي جميع مراحلها[490] التخطيط التنفيذ، والتقويم وخصوصا في إقتسام الموارد والمنافع وعلى النحو الذي يجعل من مفهوم النوع يتحول تدريجيا من أداة للتحليل إلى أداة لتطبيق معايير المساواة والتكافئ في الولوج إلى الفضاء العام، يعني عن طريقها يمكن

490 فريديريك هاريسون الموارد البشرية والتنمية، ترجمة سعيد عبد العزيز، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1984. ص 68.

قياس مدى نجاعة المشاريع التنموية في تحقيق الغاية منها وتحقيق المنافع لكل الفئات الاجتماعية خاصة رجل امرأة أي مراقبة مدى تحقيق العدالة الإجتماعية في تقاسم المنافع[491].

ثانيا: خيار البحث عن النجاعة وإشكالية تحقيق الفعالية في عمل الجماعات.

تعتبر التنمية المحلية آخر إنتاج في الأدبيات المرتبطة بمفهوم التنمية والتطور الاقتصادي من حيث أهميتها و دوافع تطبيقها ومضمون أبعادها، فإرساء أسس التنمية المحلية يتطلب تجاوز الممارسات والسلبيات التي تميز الإدارة العامة التي تعاني الركود في الإنتاج والتطور [492]، والتدبير الجماعي بشكل خاص مقيد بحسابات وممارسات بيروقراطية قد تكون بعيدة عن الإحترافية، والتي أصبحت منتقدة ومتجاوزة في أدبيات الممارسة الإدارية الحالية، فخيار العمل بمنهجة الإستراتيجية جاء نتيجة البحث عن مخرج لتجاوز سوء التدبير وتراكمات في التسيير الهش وضعف التحكم في قيادة الإصلاح والتنمية من طرف المكاتب المسيرة والمصالح الجماعية في إخراج مشاريع وبرامج الجماعة وفق توجهات الدولة على أساس تحقيق الالتقائية في التنفيذ.[493]

والإستراتيجية كخيار للتنمية المحلية راهنت الدولة من خلال توظيفها على عقلنة تدخلات الجماعات في التنمية وفق البرامج التي تتطلب سنوات لإنجازها موارد مالية متعددة وشركاء حقيقيين فالسياق العام الذي حتم العمل بالإستراتيجية في الجماعات هو التحكم في قدراتها بهدف التطلع إلى مستوى العمل الإحترافي الذي يجعل من كفاءة العنصر البشري المساهمة في خلق قيم وفرص في التراب الجماعي تجعل من الخدمات المقدمة تتمتع بجودة معينة، وهذا المبتغى يتوقف على وجود هيئات محلية فعالة لها الجرأة والكفاءة في تقاسم الاختصاصات

491 الوي العربي مقاربة النوع والتنمية المعرفة للجميع العدد 35

492 الشاوي عبد الغني: دور المجلس الجماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: م م ص: 182.

493نبيل مرزوق: مقال حول العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد مجلة الطريق، العدد الرابع: سنة 1997، بيروت لبنان، ص: 70.

التنموية مع ممثلي الدولة وتحمل تبعاتها، بشكل مستقل عن باقي المؤسسات للوقوف على حجم الإمكانيات الحقيقية التي تملكها وتستطيع تدبيرها وهي نتاج اعتماد مقاربة مندمجة مبنية على الشراكة بين مختلف الفاعلين من مؤسسات وهيئات مدنية لإغناء البرامج والمشاريع ذات الأولويات في التنمية[494].

إن كسب رهان التنمية وتحقيق شروطها يحتاج إلى تعبئة مختلف الفاعلين لأن التنمية عملية متكاملة لا تتم بواسطة تدخل فاعل محلي دون آخر، وإنما تتطلب إستراتيجية متكاملة ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار المحيط البيئي والسوسيو اقتصادي والتضامن المجالي، فالتكامل بين مختلف المتدخلين للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات تقوم على تنفيذ هذه التصورات التي تأخذ في عين الاعتبار مختلف المكونات بما فيها البيئية.

فالعمل بالإستراتيجية آلية فعالة في التنمية الترابية تحتاج إلى إعادة وتهيئة المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والمؤسساتي لضمان توزيع أفضل لكل هذه الموارد، بشرية واقتصادية (...

واعتمادا على آليات مندمجة تجعل من عنصر التضامن كمكون جوهري من أجل تجاوز الفوارق بين الجماعات الترابية قصد تحقيق عدالة مجالية تنعكس على دعم الإدارة لبرامجها والقطاعات المنتجة منها بطريقة غير مباشرة [495]، وهو ما يجعل التسويق الترابي آلية لتهيئة التراب وتقديمه الى العموم ومختلف الفاعلين لتطبيق سياسة إقتصادية واجتماعية معقلنة تهدف إلى تحسين استغلال المجال واستثمار ما يجود به التراب من ثروات طبيعية وسياحية تجعل

494 عبد الكبير يحيا: تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب: نحو اعتماد جهوية سياسية"، منشورات م م ام ت، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، مطبعة دار النشر المغربية، الرباط، عدد 84،2010، ص 78.

495 Abdelhay Benabdelhadi et Sanaa Moussalim: Le Marketing territorial ça de la région de l'Oriental, REMAD, collection Manuels et Travaux Universitaires, nº 93, ler édition, 2012, p. 25.

من التباينات المجالية والخصوصيات المحلية كجذب اقتصادي يساهم في الدفع بعجلة التنمية، ووسائل التنمية أنواع:[496]

تنمية شمولية: بحيث تشمل كل مناحي الحياة سواء السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهم جميع المؤسسات الحكومية العامة والخاصة.

تنمية انتقائية: تهتم بقطاعات معينة بالنظر لأولويتها في سلم التنمية والمركز التي تحتله في السياسة الحكومية كالتركيز على قطاعات محددة من خلال إعداد البنيات اللازمة وتوفير الإمكانيات المالية في الميز لانيات القطاعية التي تساعد على تحقيق الأهداف التي وضعت لتنمية هذه القطاعات وفق سياسة الدولة تجاه الجماعات.

تنمية مستدامة: تجمع بين العنصرين السابقين فهي تسعى لإدماج عنصر البيئة في التنمية من خلال إدماج مجموعة من الإجراءات الموازية التي تجعل من الثروة الطبيعية والمجال الأخضر مرتكز يجب الأخذ به في أي إستثمار يكون على حساب البيئة، وتكون قابلة للإستمرار من وجهة نظر اقتصادية وبيئية، وهذا ما سنحاول مناقشته في هذه الفقرة.

الفقرة الثانية: التنمية المحلية خيار تحتكره الدولة

إن مختلف المبادرات التنموية للجماعات تتحكم فيها السلطة المركزية باعتبارها صاحبة المعرفة والسلطة وهي التي تحدد اختصاصات الوحدات الترابية والممول لمختلف المشاريع والبرامج المحلية، ولهذا فالتنمية تبقى نهج تتحكم فيه الدولة وتواجهه عقبات تعيق نجاح هذه التصورات على المستوى المحلي.

أولا: التخطيط الإقتصادي الأفقي للدولة.

تثير التنمية والتخطيط الاقتصادي اهتماما واسع وإستثنائيا من كافة الجهات الرسمية والفاعلين الخواص على المستوى الوطني والمحلي بالنظر الى الأهمية التي يحضى بها في أولويات الدولة في التعاطي مع التنمية باعتباره المحرك الأساسي للبحث عن أفاق جدية للإستثمار

496 كريم الحرش مغرب الحكامة التطورات والمقاربات والرهانات، نفس المرجع السابق، ص 169.

والتحديث [497]، فالمختصين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية ربطوا الحالة المتدنية التي تعيش فيها معظم الجماعات في المجال القروي والحضري بالهشاشة المركبة التي تتداخل فيها مجموعة من العوامل منها ما هو متعلق بفشل سياسة الدولة ومنها يرجع الى الوعي الفردي والجماعي ومنها ما هو متعلق بالتراكم في التدبير السلبي ومنها ما هو متعلق بضعف الرقابة على المصالح والمرافق الجماعية، وهذه العناصر تترابط بينها لتعطي صورة عامة تتمثل في ضعف الإدارة على الوفاء بمهامها في تطور أعمالها، وهذه الصورة تنعكس صورة الإدارة في تعاملاتها مع مختلف الفاعلين الخواص وهو ما ينعكس على مستوى الإستثمار والإنتاج وبالتالي فالانخراط في النسيج الاقتصادي لتجاوز حالة الركود وضعف المردودية التي تتخبط فيه مرافق الدولة والجماعات على العديد من المستويات يتطلب تجاوزها عبر تغيير نمط التدبير.[498]

وإعتماد الشفافية واحترام القانون في إبرام الصفقاة العمومية التي تقوم بها مرافق الدولة كأداة يمكن أن تساهم بشكل فاعل في تطوير وعقلنة تدخل الجماعة وهيئاتها في ضبط وإنجاز الأشغال والتجهيزات وفق اختصاص التفريع في مجالها الجغرافي بما يساهم في نجاعة التدبير المالي وإعادة الثقة في الإدارة وتجاوز حالة الركود والتدبير العشوائي الذي لا يستجيب لحاجيات السكان المتزايدة، والشفافية قد تنصب حول معظم جوانب الإدارة الإقتصادية المرتبطة باختصاصات الجماعة ومواردها المالية من أجل خدمة التنمية تجاوبا مع المتغيرات الإقتصادية وتأثيراتها الإجتماعية[499].

497 عبد الكبير يحيا: تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب نحو اعتماد جهوية سياسية"، م س، ص 79.

498 Jean-Pierre Nioche: management public et analyse des politiques, Science administrative, Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1982, p. 63.

499 Abdelhay BenAbdelhadi et Sanaa Moussalim: Op Cit. P: 28.

والتخطيط البناء يشمل النشاطات التي تفوض إلى القطاع الخاص من حيث الاستجابة لمتطلبات التوسع العمراني وتزايد الساكنة الحضرية وهو ما يتطلب الزيادة في خدمات بعض المرافق التي يديرها الخواص كمرفق الماء والكهرباء والنقل العمومي ومرافق القرب التي يقوم بتدبيرها الخواص بسبب محدودية الإمكانيات التي يقدمها المرفق العام لبعض القطاعات التقنية في مقابل التجارب التي يملكها القطاع الخاص و الخبرة التقنية التي تتطلبها بعض الأوراش الكبرة من كفاءة ميدانية وتكنولوجية عالية وتقنيات متطورة بحكم الخبرة والتخصص في مجال العمل [500]، ولهذا فالتوجه نحو القطاع الخاص رغم أهميته في تطوير أداء مرافق القطاع العام فإنه كان ظرفي ولم يتم دراسة سلبياته بشكل دقيق بحيث أصبح هذا التوجه لا ينظر إليه بعين الرضا من طرف مكونات المجتمع والفاعلين السياسين بسبب الإختلالات المتزايدة المتعلقة بالجودة والسعر ، ولهذا فرغم ضعف إمكانيات الإدارة الجماعية والاعتراف بعجزها عن تدبير قطاعات مثل الماء والكهرباء والنقل فإنها لا تخفي الأخطاء التي ارتكبتها وزارة الداخلية في تقويت هذه القطاعات الحيوية للسكان دون إدراك عواقبها، فتحديث الإدارة الجماعية يتطلب مسايرة التخطيط والتدابير التي تعقلن توجهاته من حيث مواكبة التطوير التقني والإبتكار التكنولوجي والإستثمار في العنصر البشري الذي يعد الرافعة التي تنمي الأداء وتحسن من جودة الخدمات الإدارية، وتجعل المرودية والفعالية في الأداء مرتبطة بهذا النوع من الإستثمار [501]، وبالتالي فاحترام الأهداف يجعل من التخطيط ضرورة في السياسة العامة للدولة وخاصة على مستوى تحديث الإدارة وتنظيم المجتمع التي تعتبر النواة الأولى للمجتمع الحديث، وبهذا يصح القول بأن الجماعات سبق أن خططت لتحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن وبأقل التكاليف

500 خليع حسن فلح التنمية والتخطيط الاقتصادي: م س ص: 177

501بهيجة مسكر: الجماعة المقاولة بالمغرب: م س ص 124.

لكن النجاح لم يكن حليفها لأسباب هيكلية مرتبطة بما أريد لها أن تقدم من خدمات من طرف سلطات الوصايا[502].

ثانيا: عقبات نجاح توجه الدولة التنموي على المستوى المحلي.

إن نجاح تصور الدولة العمودي للتنمية في الجماعات القاعدية تعترضه مشاكل مركبة يكون سببها مرتبط بالإدارة الجماعية نفسها وبمختلف إدارات الدولة والفاعلين فهشاشة بنيات الجماعات الهيكلية والتركيبة التي تدير قضاياها من موارد بشرية مختلفة من حيث النوع والكيف إلى جانب الإستقلال المالي والإداري وضعفها في إتخاذ القرار، إلى جانب المجالات التي تتعامل بها هيئات اللاتركيز مع المنتخبين الجماعيين، وهذه الأسباب تجعل من الإلتقائية غائبة وتساهم في فشل مقاربة الدولة في التنمية على المستوى المحلي وهنا يمكن إسقاط مفهوم الحلقة المفرغة التي يعالج بها الاقتصاديين والباحثين حالة مثل الجماعات الترابية بالمغرب، والحلقة عبارة عن سلسلة من المشاكل المتاربطة والتي تتداخل فيما بينها لتجعل من المجهودات المبذولة في هذه العملية لا تحقق الأهداف المنشودة من الإصلاحات المعتمدة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة الجمود الذي يعود إلى ما يسمى عند الاقتصاديين بالحلقات المفرغة وهي أن الجماعات لا تواجه عقبات منفصلة بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر في الأخرى، أي أن هذه العقبة هي نتيجة وسبب في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، وما يزيد من حدة المشكل هو ضعف الوعي الفردي والجماعي والأمية وأنماط الإستهلاك وتضخم المدن وتراخي الدولة في التعامل مع بعض القضايا لغايات غير مبررة، والنتيجة هشاشة في مختلف المجالات تتأثر بها مجموعة من الجوانب، وهذا ما عبر عنه جون نيوش حول هشاشة التنمية:[503] حيث ما يلاحظ هو أن أي إصلاح لا يصدم بالحلقات الرئيسية

502 Annie Bartoli: Le management dans les organisations publiques, Edition DUNOD, Paris, 1997, p.72

503 - Jean-Pierre Nioche: management public et analyse des politiques: ibid. P:.64

المفرغة بل يواجه العديد من الحلقات الموجودة في واقع الاقتصاد المتخلف ومنها على سبيل التجارب الناجحة التي بدأت بإصلاح التعليم لتحقيق النجاح في باقي الميادين الأخرى) نموذج ماليزيا سنغافورة، تركيا، فإذا كان إنخفاض مستوى التعليم يؤدي إلى انخفاض مستوى وعي الأفراد وثقافتهم ومستوى تأهيلهم فإنه يؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية وانخفاض الدخل وإنخفاض في القدرة على الإبداع، وهو الأمر الذي ينعكس على قطاعات أخرى مثل الصحة والعدل وغيرها من القطاعات، إذ المستوى المتدني في تقديم الخدمات يؤدي إلى خلل في المنظومة الصحية وبالتالي ضعف إنتاجية الفرد مما يساهم في إنخفاض الدخل والإدخار وينعكس على الإستثمار، وهذا خلل مرتبط بحلقات أخرى مما يؤدي في الأخير إلى شلل في التنمية.[504]

الفرع الثاني: مراعاة الحفاظ على البيئة في تدبير وتنمية الجماعات.

يعتبر الحفاض على البيئية من المحاور الأساسية في التدخلات الاقتصادية لمختلف الهيئاة الخاصة والعامة بالنظر إلى المكانة التي يحظى بها في حياة الفرد وأجندة المجتمع الدولي والمنظمات العالمية التي ترعى الاقتصاد المستدام، إذ من خلال هذا التوجه لجأت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعداد برامج إنمائية للألفية لخدمة هذا التوجه بما يحقق التوزن بين الاستغلال البيئي والأنشطة الاقتصادية

الفقرة الأولى: إدماج عنصر الإستدامة كمرتكز أساسي في التنمية المحلية.

تشكل التنمية المستدامة أحد الأسس التي يقوم عليها الإستثمار النظيف والناتج عن الإستغلال العقلاني للمجال، وهذا التوجه راجع إلى تزايد مخاطر الاستغلال المفرط للمجال الطبيعي والتغيرات المناخية التي تعد أحد العناصر الأساسية التي يتطلب احترامها من خلال من مجموعة من الإجراءات تساهم في الحفاظ على البيئة محليا ووطنيا مؤسساتيا وقانونيا

504 فليح حسن خلف التنمية والتخطيط الإقتصادي: م س ص: 177. 241

الإستثمارات التي ستقبل على تنفيذها الجماعات ولهذا سنناقش مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، ثم إمكانية إدماج عنصر الإستدامة في التنمية المحلية.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على مكانة البيئة في التنمية المحلية وحافز يساهم في حسن استغلال المجال والثروة الطبيعية، ووهذا التوجه ينبثق عن خلاصات الأهداف الإنمائية للألفية والتي تم إرساؤها رسميا في قمة الألفية لعام 2000 التي ركزت على دعم التنمية المستدامة كأحد مرتكزات الرئيسية في التنمية.

1 – تعريف التنمية المستدامة.

إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة حيث كان أول ظهور له في نادي روما 1986، الذي اقترح ما يسمى eco-developpement وهي التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب بهدف تحقيق التوازن بين الصراع القائم بين دوافع الإنسان وعنفوان الطبيعة، باعتبار أن الانسان هو الذي يهدد بيئته بما يدخل عليها من تعديلات لا تراعي النظام البيئي والإنسجام مع الإمكانيات الطبيعية [505]، وفي سنة 1987 فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السيدة برونتلاند حيث أشرفت على إصدار تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك" حول التنمية المستدامة ودورها في تلبية احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة على إشباع إحتياجاتها.[506]

505 حسناء كجي مشروع الميثاق الوطني للبيئة بالمغرب على ضوء الخطاب الملكي ل 30 يوليوز 2009، ملامح أولية، م م إمت عدد 88-87، ص 107.

506 تقرير الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة عن سنة 2011 تقرير لجنة التنمية المستدامة والبيئة. الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، نتائج الدورة 52 حول الاستغلال البيني في الإنتاج الإقتصادي، منشورات الأمم المتحدة، ص 18.

إن ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة بدأ منذ 1992 ، في قمة ريو ديجانيرو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، الذي خرج بمجموعة من الخلاصات حول البيئة والتنمية المستدامة التي وافقت عليها كل الدول المشاركة، مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21 ، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الإهتمام بالتنمية المتواصلة، ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في 2002 في قمة "جوهانسبورغ"، ثم واكبتها مجموعة من اللقاءات والمؤتمرات ركزت على جعل كوكب الأرض عالم مشترك للجميع يجب الحفاظ عليه بشتى الطرق والأساليب، وآخر مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بين 25 و 27 سبتمبر 2015 حول التنمية المستدامة تحت شعار "أن لا نترك واحدا ورائنا" حيث خلصت القمة الى الإتفاق على 17 هدفا و 196 غاية و 3 إنجازات استثنائية.[507]

والتنمية المستدامة حسب قاموس "ويبستر" هي استخدام الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها وتدميرها، كما عرفها ميردال MYRDEL بأنها تحركات تصاعدية للنظام الإجمالي ككل" وعرفها وليم رولكنز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة" وذلك من منطلق هو أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتين متكاملتين ولا تتعارض أو تتناقض، وبالتالي فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين حياة الإنسان وعقلنة استغلاله للبيئة باعتباره المجال الذي يساهم في رفاهيته، وبالتالي فستنزاف الموارد الطبيعية من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية وإنعكاسها على الأجيال المقبلة، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.[508]

---

507 www.unic-eg.org

508 خليع حسن فلح التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص: 178.

"التنمية المستدامة: مقاربة إذ يثقت عن مؤتمر ستوكهولم وتعنى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والبيئة عرض الاقتصار على ماهو اقتصادي والاستفادة من الموارد دون إغفال حق الأجيال القديمة".

2- الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة".

تتجلى هذه الأسس في تحقيق التوازن بين الإستثمار المنتج والمحافظة على البيئة وذلك من خلال توجيه السلطات العمومية للعمل على دمج عنصر البيئة كبنود ضمن المساطر القانونية التي تتطرق لإنجاز المشاريع الإنمائية بواسطة التنصيص عليها في دفاتر تحملات المشاريع كتدابير وقائية يجب إحترامها من طرف المستثمرين بكونها جزء من العقد المبرم بين الدولة والمقاولة، وذلك عبر إحترام العناصر التالية:

- **تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية:** وتتمثل في تنمية إحساس الساكنة بمسؤولية الدولة على المشاريع التي تسهر على تنفيذها بما يحقق التوازن بين الإنتاج والحفاض على البيئة، كما يساهم الوعي في حث أفراد المجتمع على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار عنصر الإستدامة.

- **الحفاظ على بيئة أفضل لإستمرار حياة السكان:** من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان ومدى احترام البيئة، وجعل النظام الطبيعي ومحتواها يقوي الأسس التي تقوم عليها حياة الإنسان وذلك عن طريق ضبط مقاييس التدخل التي ينص عليها القانون للحفاظ على البيئة والإستثمار فيها على أساس تحقيق نوع من التوازن دون أن يكون استغلال طرف على طرف آخر[509].

-**إحترام مكونات المجال الترابي:** وذلك من خلال التركيز على جعل العلاقة بين الأنشطة الانتاجية للسكان والفاعلين الاقتصادين مؤطرة بشكل يجعل من استغلال مجال البيئة ينظم

509 حسناء كجي: مشروع الميثاق الوطني للبيئة بالمغرب على ضوء الخطاب الملكي ل 30 يوليوز 2009، م س، ص 109.

بمجموعة من الضمانات القانونية والإجرائية الإدارية[510]، وجعل احترام مكونات المجال من ثروات طبيعية ومائية وغابوية إحتراما لحياة الإنسان والأجيال القادمة، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المصطنعة وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.

– **الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية:** ويدخل في كيفية تعامل الإدارة الجماعية مع استغلال الموارد الطبيعية وخاصة المجال الغبوي والستغلال المقالع بشكل يعتبرها موارد محدودة لذلك يتطلب العمل على الانتفاع واستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني دون إستنزافها أو تدميرها.

– **ربط التكنولوجيا الحديثة بالحفاظ على البيئة:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم مصالح المجتمع والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة الموظفة في الإستثمار الأخضر، وكيفية الإستفادة من المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة الفرد والجماعة وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية تضطر معها الإدارة التوجه الى نهج وسلوك حلول مناسبة لها[511].

تغيير في أوليات المجتمع: وذلك باتباع طريقة تلاءم إمكانيات المستهلك وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية المستدامة ومعالجة المشاكل البيئية قبل استفحالها.

تحقيق نمو اقتصادي متوازن: يتحقق في زيادة الإستثمارات وزيادة استغلال مختلف الثرواتو هذا الاستغلال يرتبط بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي والبيئي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وذلك بإحترام الإجراءات والقوانين الداعية لإحترم الإستثمار النظيف من طرف مؤسسات تشرف على هذا التدبير لتجاوز المخاطر الآنية والمستقبلية.

510 الخطاب الملكي ل 30 يوليوز 2006 قانون 11-103 المتعلق باستصلاح البيئة، والقانون 12-03 المتعلق بدراسة التأثير، والقانون 13.03 المتعلق بتلوث الهواء، إلى جانب المصالح الوزارية ومؤسسة محمد السادس الحماية البيئة وبعض هيئات المجتمع المدني.

511 نبيل رمزي اسكندر وعدلي علي ابي طاحون م س، ص 18

ثانيا: جدلية تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة.

إن متلازمة الحفاض على البيئة وتحقيق التنمية مرتبط بعاملين الأول يتعلق بنوعية الإستثمار المنجز والثاني بعلاقة الفرد بالمجال وخاصة بالمجال القروي، ومناقشة هذه المتلازمة يقف على المعالجة القانونية للمحافظة على البيئة والتراكمات العملية التي تحققت في دعم الإستثمار النظيف الذي يتفاوت بين الحفاظ على البيئة والإستثمار المستدام، والتنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد[512]، والبعض يرى التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو أسلوب الإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته باستغلال البيئة والثروة الطبيعية، ولقد حاول تقرير الموارد العلمية الذي نشر عام 2010 والذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة من حصر مجموعة من التعارف للتداول وتوزيعها على أربع مجموعات في تعريفات اقتصادية وبينية واجتماعية وتقنية وإدارية.[513]

إن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج المحلية جاء نتيجة الإلتزامات الدولية للمغرب والدعم الذي يلاقيه من المنظمات الأممية في هذا المجال وخاصة الالتزام بالبنود الثمانية التي تم الاتفاق عليها من طرف 194 دولة ومن بينها المغرب التي انخرطت فيها من خلال مجموعة من المشاريع والبرامج التنموية التي تجعل من تطبيق التدابير القانونية والإجرائية تحترم البيئة والمجال الأخضر ومحاربة التلوث أحد ركائزها، ولهذا سارعت مصالح الجماعات بشراكة مع المصالح الخارجية للوزارات والمؤسسات العمومية الى دعم برامج التطهير السائل ودعم المجال الأخضر عبر حماية المجالات الغابوية ومحاربة التصحر، والتي أعتبرت من

512 تقرير منظمة الأمم المتحدة: الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة تقارير منظمة الأمم المتحدة، اطلع عليه بتاريخ 10-07-2010.

513 حياة زلماط: اشكالية التنمية المستدامة في العالم: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 13-12-2013 مقال منشور على الموقع الإليكتروني ص: www. Tanmia.ma.3.

الأولويات التي تم إدراجها في الاختصاصات المشتركة للجماعات نتيجة إنحسار الموارد البيئية وفقدانها بناءا على مجموعة من المؤشرات التي تتعلق ب :[514]

– الحفاظ على نسبة معينة من مساحة الأراضي المغطاة بالغابات للحد من تزايد انبعاث ثاني أكسيد الكربون، والبرامج التي تأثر على التوازن البيولوجي.

– الحفاظ على نسبة معينة من الموارد الطبيعية الكلية المستخدمة للحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2020 للحيلولة دون تأثير المناطق البرية والبحرية ومختلف الأجناس المهددة بالانقراض.

– تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بإستمرار على المياه الصالحة للشرب الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.

– تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 ألف من سكان الأحياء الفقيرة وخاصة في المدارات الحضرية، وهي من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة التي يمكن إدماجها في التنمية تنفيذا للإلتزامات الدولية والتي استجابت لها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تتماشى والأهداف التي تطمح إلى تحقيقها[515].

ثالثا: جعل احترام البيئة اختصاص مشترك بين مختلف المجالات.

المجال الإقتصادي: التعامل مع الاستغلال البيئي يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الدول ونوع الثروات التي تعتمد عليها في الإنتاج الوطني نامية متقدمة فبالنسبة للدول النامية تجعل من الاستغلال البيئي مجال التوظيف الموارد في الرفع من مستوى معيشة السكان وخاصة الدول الأكثر فقرا وبالتالي لا مجال للحديث عن التنمية المستدامة وإحترام الثروات الطبيعية بدون محاربة الفقر والهشاشة وإيجاد فرص للشغل، وفي حين أن الدول الصناعية تنخرط في تطبيق أهداف التنمية المستدامة بإجراء مجموعة من الإصلاحات القانونية والقيام

514 المادة 87 من المرسوم التطبيقي رقم 14-113.

515نبيل رمزي اسكندر وعدلي علي ابي طاحون: م س ص 4.

بمجموعة من الاجراءات الميدانية تخفض بشكل متواصل من إستهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وأجراء تحولات جذرية في أنماط الإنتاج السائدة كالاعتماد على الطاقات البديلة، وإقتناعها بتبني نموذج تنموي صناعي عالمي يحترم البيئة ويؤسس لتنمية مستدامة وفق المعايير التي اعتمدتها الأمم المتحدة[516].

المجال الإجتماعي: إن توسع الإستثمار الإقتصادي في إطار إحترام أسس التنمية المستدامة ينعكس على المجال الاجتماعي من خلال المساهمة في الاستقرار بالنمو السكاني وعقلنة الإستغلال، فالتزايد السكاني يؤدي الى مزيد من الإنتاج والإستهلاك ويؤدي كذلك الى تدفق مجموعة من المشاكل تنعكس على البيئة، فالإستقرار الاجتماعي يؤدي الى الحد من التوسع في استغلال المجال، ويساهم في إستقرار مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية التي تدمج بين الإستثمار في الثروة الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في مضاعفة المساحات الخضراء وضمان التوازن بين الإستهلاك والإنتاج على سطح الكرة الأرضية[517].

المجال التقني والإداري: التنمية المستدامة هي نوع من التطور la croissance الذي ينقل المجتمع إلى عصر مختلف تعتمد فيه التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقات والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تساهم في رفع درجة حرارة سطح الأرض المضرة بطبقة الأوزون وحسب هذا فإن القاسم المشترك بين هذه المجالات هو إحترام الضوابط التالية[518]:

---

516 Hassan Azouaui: «Le Marketing Territorial et Gouvernance Locale au Maroc, publication de la revue marocaine d'audit et de dévloppemet, série: management stratégique N° 7, 2005, p. 190.

517 Abdelhay Benabdelhadi et Sanaa Moussalim: Op Cit: P 27.

518 حياة زلماط: إشكالية التنمية المستدامة في العالم: م س، ص 4.

– احترام النصوص القانونية المحددة للتعامل مع المجال البيئي للحفاظ على سلامة العنصر البشري والحيواني وخاصة منها التي ترتبط بالتغيرات المناخية وتلوث الماء والهواء.

– إحترام التوازن بين إستغلال الثروات والموارد الطبيعية وبين الحفاظ عليها دون إستنزافها بالشكل الذي يجعل من استغلال الثروة الطبيعية ألا يكون على حساب مستقبل الأجيال القادمة.

– احترام مبادئ التنمية المستدامة يتم من خلال عقلنة تدخل الإنسان في التعامل مع المكونات المجالية بالشكل الذي لا يؤثر على التوازن البيئي والمجالات الخضراء والتلوث المائي الذي ينعكس على مجالات متعلقة بحياة الإنسان كالصحة والتغذية والحق في العيش في بيئة نظيفة.

– احترام البيئة بالشكل الذي يساهم في تغيير مجموعة من السلبيات المرتبطة بالصناعات الأكثر تلوثا والإستثمارات التي تكون على حساب المجال الطبيعي والتي تنعكس على البيئة.

وهذه العناصر كلها مرتبط بفعالية العنصر البشري في إدارة مجالات التنمية الناجحة وفي الحفاظ على التوازن بين الإستثمار والحفاظ على الثروات الطبيعية، وهذا التوازن يترجم مختلف التصورات إلى واقع ينتج أثار إيجابية على المجال البيئي والتنمية.

الفقرة الثانية: أهداف التنمية المستدامة ومجالات تطبيقها.

تتجلى الغاية من إدراج أهمية الحفاظ على البيئة في الإختصاصات الجماعية من خلال الإنخراط في التوجه الذي تبنته الدولة والتي تجعل من احترام البيئة أولوية في مختلف الإستثمارات كما تعمل على تشجع المبادرات التي تسهر عليها الدولة وتجعل من التراب الجماعي مجال لتنفيذ مختلف هذه التوجهات.

أولا: إعتبار الحفاظ على البيئة من الجيل الثالث لحقوق الإنسان.

لقد استحوذ مفهوم البيئة في التنمية على إهتمام العالم منذ أن طرح على قمة الأرض "مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة بريو ديجانيرو عام 1992 حيث أثمرت هذه القمة ما يعرف بمذكرة القرن 21 التي أحدثت نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية

من جهة أخرى كما جاء مؤتمر جوهانسبورغ" عام 2002 بوضع خطة عمل لتنفيذ ما جاءت به مذكرة القرن 21 من أهداف ورهانات لتحقيق التنمية وفق الضوابط البيئية[519].

ويعتبر احترام البيئة من الجيل الثالث لحقوق الإنسان بإعتبارها تعبر عن التضامن الاجتماعي بين الأفراد أكثر ما يعتمد على علاقة الفرد بالدولة[520] ، نظرا لارتباطها بالحقوق الأخرى كالحق في العيش الكريم والحق في التعليم والحق في الاستفادة من التجهيزات الأساسية والحق في بيئة نظيفة كلها من حقوق الإنسان وتتعرض للخطر، ولذا تم اعتبار الحفاظ على البيئة حق لكونه منفعة مشتركة بين مختلف مكونات الكرة الأرضية ولذا تعالت الدعوات للحفاظ عليها عبر التشجيع على الإنخراط في الإستثمار النظيف والتحول نحو إستغلال الطاقات البديلة في التنمية من خلال:

– تحقيق حياة أفضل للسكان عبر التخطيط الجيد وجعل السياسات التنموية تحترم التوازن البيئي من خلال التركيز على الإستثمار النظيف لتحقيق تنمية متوازنة تساهم في التطور الاقتصادي والحفاظ على المجال.

– احترام الثروة الطبيعية من خلال جعل الحفاض على البيئة هو الإرتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والإستثمار، كما أن إستغلال الثروات يمكن أن يتم في إطار معقلن دون أن يسمح بإستنزافه وبالتالي فالرهان على حماية البيئة في أجندة الإدارة يساهم في جعل تدخلاتها تحكمها آليات مسبقة تجعل من الإستثمار العمومي يأخذ بعين الإعتبار مكونات التنمية المستدامة[521].

519 نبيل رمزي اسكندر وعدلي على أبي طاحون: م من ص: 15.

520 الكلمة الموجهة من طرف جلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح قمة المناخ الدورة 22 بمراكش والقمة تمت تحت رعاية الأمم المتحدة حول البيئة والتغيرات المناخية في 21-22 أكتوبر 2016.

521 فاطمة مزروع السعيدي: الإدارة المحلية اللامركزية بالمغرب، الطبعة الأولى سنة 2003، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، ص: 50

– يهدف الانخراط في الإستثمار النظيف إلى توعية الفاعلين والسكان بالمشكلات والمخاطر البيئية وبتحمل المسؤولية تجاه البيئة وخاصة كيفية الحفاظ عليها، وكذا حث الأفراد وهيئات المجتمع المدني على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ برامج ومشاريع تحترم أهداف التنمية المستدامة.

– السعي لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد واستخدام عقلاني للموارد، فالتنمية المستدامة تؤسس أهدافها على توظيف آليات ناجعة في إستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني مخطط ومدروس للحيلولة دون إستنزاف وتدمير هذه الموارد وبالتالي إفتقادها بالنسبة للأجيال القادمة[522].

– ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة برغبات المجتمع وإحتياجاته وتوظيفها بما يحقق مصلحته الآنية ومصلحة الأجيال المقبلة، وذلك باستغلالها في إنتاج مجموعة من البدائل تنمي إدراك الفرد والمجتمع في علاقته مع البيئة لتحقيق الأهداف التي تحرص عليها الدولة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع.

– إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بتحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والتحكم في إستغلال البيئة والبحث عن بدائل مناسبة لهذا الإستغلال الذي يتطلب من الإدارة الجماعية تطبيق مجموعة من الإجراءات للحفاظ على البيئة وعدم الإفراط في إستغلال الثورات الطبيعية من طرف المستغلين[523].

والهدف الاقتصادي من إستغلال البيئة يتجلى في أن الزيادة من رفاه المجتمع والقضاء على الفقر يتم بواسطة الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتوزيعها بشكل يحقق هذا المبتغى، الذي يؤدي إلى جعل العلاقة بين الطبيعة والإنسان علاقة توازن، فالاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من الأمن وإحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية يصب كله في الاستمرار

522 حسناء كجي دور الجماعات المحلية في حماية وتدبير البيئة، م م إ م ت عدد 81-82 سنة 2008.

523 المادة 87 من القانون التنظيمي رقم 14-113

على احترام المبادئ العامة التي تقوم عليها التنمية المستدامة والتي ترتبط بصناعة القرار الاقتصادي المراعي للأهداف البيئية [524]، أما الهدف السياسي فيتجلى في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ومشاركة الأفراد في إتخاذ القرار السياسي داخل المجتمع بشكل ديمقراطي يساهم في بناء قاعدة تتأسس عليها التنمية المستدامة في المستقبل[525].

أما فيما يخص الاستثمار في الجانب البيئي فيهدف إلى الحفاظ على مستوى الموارد الطبيعية والبيولوجية التي تحقق التوازن الإيكولوجي، وهذا الإستثمار يتطلب استخدام الكفاءة التقنية في الزراعة وفي كيفية استعمال مياه السقي وتجنب الإسراف في استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور المياه وتهديد الحياة البرية وتلوث المنتوجات المعدة للإستهلاك الإنساني، ووكذا تمويل البحوث التي تنصب حول التنبؤ الى المخاطر البيئية التي تنتج عن التغيرات التي تحدث في البيئة العالمية وذلك بزيادة ارتفاع مستوى مياه البحر وتغيير في وقت سقوط الأمطار وتدهور الغطاء النباتي[526].

يعتبر النمو بكل أنواعه التوزيع الأمثل لثمار التنمية ومنافعها كعنصرين ترتكز عليهما التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، والمقصود بالنمو هو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة، والنمو السكاني عبارة عن التزايد في عدد السكان والأفراد الطبيعيين في أي مجتمع وهو أمر يؤدي الى تراكمات تحدث أثرها بعد مرور السنين سواء تأثيرات سلبية او ايجابية في حين نجد التنمية في الأساس على النقيض من ذلك، فالتنمية تعتمد على جهد منظم فضلال عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عملية تغيير اجتماعي واقتصادي يكون تغيير للأفضل، كذلك فإن التنمية المستدامة والتي تقوم على أسس

524 Hassan Azouaui: Op Cit: P 193.

525 Abdelhay Benabdelhadi et Sanaa Moussalim: Op Cit p 28.

526 نبيل رمزي إسكندر وعدلي على أبي طاحون م س ص: 16.

صحيحة وقادرة على مواجهة الآثار السلبية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمترتبة والناتجة عن المشاكل الاقتصادية.[527]

ثانيا: البيئة جوهر الاستراتيجية التنموية ومجال تطبيقها.

إن التنمية المستدامة تضم ثلاث أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي.

1- **المجال الإقتصادي:** تعني الإستدامة بتحقيق الإستمرارية وذلك بتوفير دخل يمكن من إعادة استثمار جزء منه للقيام بمختلف عمليات التجديد والصيانة للموارد التي تم إستغلالها "نموذج استغلال المجالات الغابوية وإعادة تجديدها"، وهو التوجه الذي يجعل من إستغلال هذه الموارد يحافظ على مستوى معين من التوازن للمساهمة في الرفع من النمو الاقتصادي المستدام و ورقي الوعي الجماعي بأهمية هذا الرأسمال البيئي في إحترام أهداف الإستثمار النظيف على أساس العدالة المجالية التي تتطلب إحترام الإستثمار في المجال بشكل يوازن بين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان دون الإضرار بالبيئة .[528]

2- **المجال الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على حاجة الإنسان للبيئة والمحيط الذي يعيش فيه بشكل أساسي الانسان وهو ما يعتبر الحفاض عليها جوهر التنمية، وبالتالي فالإهتمام بالجانب الاجتماعي من خلال الرفع من مستوى الحياة لدى الفرد والجماعة عن طريق مكافحة كل أنواع الهشاشة وتوفير الخدمات الأساسية ودعم الفئات الهشة والمحتاجة على أساس العدالة في توزيع الإستثمار العمومي والإستفادة من المبادرات الوطنية للمساهمة

527 عبد الكبير يحيا تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب نحو إعتماد جهوية سياسية"، م س، ص88.

528 Abdelhay Benabdelhadi et Sanaa Moussalim: Op Cit, p 29.

في دمقرطة التنمية وتبسيط سبل الوصول إليها للإنتفاع من مزاياها بشكل يجع من الانخراط في هذا التوجه متاح للجميع دون إقصاء أو تمييز[529].

3- **المجال الجغرافي:** وذلك من خلال مراعات الحدود البيئية والإجراءات القانونية في الإستثمارات العامة والخاصة بحيث كل إستثمار له تأثير على البيئة وحدود هذا التأثير مرتبطة بقوانين لا يمكن تجاوزها من حيث التطبيق والإستهلاك والاستنزاف، كما أن توسع قطاع الصناعة الأكثر تلوثا يجب أن يخضع إلى هذه الضوابط، ونفس التوسع بالنسبة للمجال الحضري في إتجاه المناطق الفلاحية والغابوية أن يتم في الحدود التي لا تؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام إستهلاك المجال من خلال الحد من التلوث وتغيير أنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وإنجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الإستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي وإستخدام التكنولوجية النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيني بما يضمن بيئة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة الى جانب التوعية بالحفاظ على الموارد غير المتجددة بالشكل الذي يساهم في الحفاض على التوازن البيئي وضبط الموارد الطبيعية ومستوى المعيشة وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عناصر أساسية ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية وإختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.

وبالرغم من توفر الجماعات على وسائل وآليات تدخل في مختلف المجالات فإن هناك إكراهات تدبيرية تواجه سلطة الجماعات خاصة في تفعيل إختصاصاتها في مجال البيئة والذي يعتبر عنصرا أساسا في مهام الجماعة والتي تستحوذ عليه القطاعات الموازية، فغياب ثقافة التعاون والثقة في المنتخب تجعل من هذه الاختصاصات شكلية، كما أن تدخل الموارد البشرية وضعف

529 **Hassan Azouaui: Op Cit P:.194**

الوسائل والآليات اللوجيستيكية يبقى غير فعال، وبالتالي يبقى الهدف وأبعاد التخطيط الذي تراهن عليه الدولة والمواطنين من خلال الجماعات بعيدا عن طموحات المواطنين.[530]

إن الإشكاليات المرتبطة بالعمل بالاستراتيجية في الجماعات وبرامجها ومدى الصعوبات والإكراهات التي تحد من فعالية عمل الإدارة المحلية بمختلف مستوياته من خلال عرض واقع الممارسة الإدارية بالجماعات والمرافق التابعة لها، ومكانة البرامج والمشاريع التي تسهر عليها في تحقيق التنمية المحلية والرقي بالعمل الجماعي الى عمل احترافي يوازي عمل المقاولات الخاصة، مع التركيز على الصعوبات الت تعيق تحديث العمل الإداري الذي يطمح إلى الإنتقال من التسيير التقليدي الذي يقوم على الحفاظ على السير العام للمرفق الجماعي إلى العمل بالمشاريع المندمجة التي تتوخى تحقيق المردودية والجودة، كما ناقشنا دور رجال الإدارة الترابية في تحقيق هذا التحول عبر جعل العمل الإداري المحلي رهان التنمية من خلال التركيز على الإلتقائية في البرامج والأهداب بين السياسة الحكومية والبرامج الجماعية لتحقق الغاية من البرامج التنموية عبر الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتحقيق هذه التوجهات لا يتم إلا عبر تغيير في منهجية التدبير واعتماد التخطيط للبرامج على الاستراتيجية في التنفيذ، وربط تدبير برامج وأعمال الجماعة بالأهداف، وهذا التوجه اعتبرناه بمثابة المنهج الاساسي لتحقيق غاية التنمية المستدامة.

خاتمة:

من خلال تحليل الموضوع، يتبين وجود صعوبات ومفارقة تبين الهوة الواسعة بين المفاهيم التي تتطلبها البيئة التي تشتغل بالإدارة الاستراتيجية وكيفية اشتغال مكونات الإدارة الجماعية ومرافقها والعشوائية التي توظف بها الإمكانات التي تملكها في تدبير مرافقها، وهذا التناقض بين النظري والوقع الممارس قد لا يعطي نتائج تنعكس على الأداء الجماعي بالنظر الى مجموعة من الثوابت التي تقوم عليها إدارة الدولة، كما تبين أن رجال السلطة يعملون دون

530 وافي العربي مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية، م س ص 16.

التنسيق بين الجماعات مما يجعل من البرامج والمشاريع بعيدة عن التحقيق، ولذلك فمفهوم الالتقائية التي تنادي به الهيئات المحلية لم يحقق مبتغاه في تقريب وجهات النظر، ولذلك فالاستراتيجية تتطلب إدارة عصرية محددة الأهداف لها موارد بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية، وهذه الإمكانيات غير موجودة في الإدارة الجماعية، وحتى وإن كانت هذه الإمكانيات موجودة فإن ضعف استقلالية الجماعات من الجانب الإداري والمالي لا يترجم هذه الإمكانات إلى احترافية في التدبير تجعل من الالتقائية بين مفاهيم الاستراتيجية والإدارة الجماعية ممكنة.

وإن الوقوف على مجموعة من المعطيات العلمية التي تم عرضها ودراستها والتي تناولت مفهوم الاستراتيجية وسياق وجودها التاريخي والمواضيع التي ارتبطت به والمجالات التي ساعدت على تطور المفهوم، مكنتنا من مجموعة من الحقائق والأفكار والمفاهيم. وعليه فإن مفهوم الاستراتيجية قديم وارتبط بالفكر العسكري ومختلف التطورات الاجتماعية للبشرية، وهو مفهوم تبلور مع تطور الإنسان وتاريخ المجتمعات التي كان يحكمها الصراع والخضوع للأقوى وفي ظل هذا التوجه اعتبر أن الهيمنة على الآخر وطرق مواجهته تدخل في الاستراتيجية التي بنت مفاهيمها على كيفية تدبير الصراعات والنجاح فيها والتي كانت للحروب مجالات رئيسية في بلورتها على باقي المجالات العامة للحياة. كما أن الاستراتيجية كمنظومة مفاهيم مرتبطة بمتتالية تبدأ بالرؤية الزمنية ثم الوسيلة المادية والتقنية ثم الهدف الذي تتأسس عليه الذي يختلف من قطاع الى آخر ومن دولة إلى أخرى. بالإضافة إلى أن الاستراتيجية منظومة فكرية وعلمية وجدت ضالتها في المنظمات الخاصة وفيها أخذت معنى قابل للتطبيق على أرض الواقع، فالمقاولات الصناعية والتجارية العابرة للقارات التي تتميز بتعدد الأنشطة والأهداف، ارتبط نجاحها باستراتيجية إدارتها والمفاهيم الحديثة المطبقة فيها والتي تساهم في ضبط توسعها وضمان نموها وتحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة.

ناهيك عن كون الاستراتيجية هي منهجية عمل مرتبطة بمختلف المجالات التي تحسن استخدام الثروة سواء المادية والبشرية والتقنية وهما معا لتحقيق الغاية من وجودها بشكل يثمن طرق

توظيفها، والجماعات لا تخرج عن هذا المجال وتوظيف المفاهيم الاستراتيجية فيها مرتبط بالإرادة في التغيير لا أكثر. وأن الاستراتيجية ارتبطت بأهمية المواضيع المعالجة والقطاعات التي تحظى بالأولوية في سلم التنمية ومكانة صانع القرار من حيث الموارد المرصودة لها، حيث ثقافة تدبيرية ترتبط بكفاءة العنصر البشري وبوجود أرضية تسهل تطبيق الإدارة الاستراتيجية، فسمو مضامينها وأهميتها في ضبط مكانيزمات الإدارة بالأهداف هو الذي أعطاها هذه الأهمية، وتطبيقها في الجماعات مرتبط بقدرة الإدارة الجماعية والساهرين على تدبيرها لاستيعاب معنى العمل بالاستراتيجية والتخطيط من حيث الواقع العملي.

وانخراط الجماعات في تطبيق مضامين التدبير الإستراتيجي عن طريق التخطيط للبرامج والمشاريع لا يزال متأخر بالنظر إلى مجموعة من الخصوصيات التي تميز الإدارة العمومية والجماعية بالخصوص، وأولها هو أن الإدارة الجماعية لا تعرف الاستقرار الإداري بفعل التداول الانتخابي وثانيها بعد أساليب عملها اليومية عن مفهوم التدبير الإستراتيجي الذي يميز القطاع الخاص، وثالثها هو أن الجماعات لا تتوفر على إدارة ذات بعد تنظيمي يحاكي القطاع الخاص تعمل بالأهداف وتتوفر على مقومات الإدارة من حيث التنظيم الهيكلي الموارد المادية والبشرية، الهدف، وطبيعة النشاط والبرامج المراد تنفيذها وإن توفرت فإنه يستحيل استكمال برنامج محدد الأهداف والسنوات دون تدخل طرف أخر أو إلغاءه أو تأخيره وتأجيل تنفيذه لسنوات أخرى، فالإدارات الجماعية لا تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي ولا تتحكم في سياستها ونمط تدبيرها ولا تستطيع الدفاع عن اختياراتها، ولذألك فالاستراتيجية التي تطمح الدولة نهجها في الجماعات عن طريق التخطيط لتنفيذ برامجها لا ترقى الى مجرد خطابات تصلح للاستهلاك السياسي.